وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون العام

النجف الاشرف

تكييف العقوبات الاقتصادية في ضوء اجتهادات المحاكم الدولية لحقوق الإنسان

رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

إعداد الباحث

هشام عمران جواد

إشراف

أ.د. محمود خليل جعفر

1444هـ

2023م

بِسْـــمِ اللَّـــهِ الرَّحْمَـــــنِ الرَّحِـــــيمِ

﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العليّ العظيم

سورة المجادلة، الاية: ﴿ 11 ﴾

الاهداء

إلى والدي العزيز تغمده الله برحمته الواسعة والغفران والذي علمني العطاء دون انتظار . . .

إلى والدتي العزيزة تغمدها الله برحمته الواسعة وادخلها فسيح جناته ،والتي من كان دعاؤها سر نجاحي وتقدمي . . .

إلى زوجتي ورفيقة دربي والضياء الذي انار حياتي . . .

إلى اولادي وبناتي فلذة كبدي واحبائي . . .

إلى شقيقي (سلام عمران جواد) اخي وسندي وعزيزي . . .

إلى كل اساتذتي ومن علموني حب العلم والمعرفة اهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي تفضل علينا وانعم باستكمال هذه الرسالة.

اتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد الدكتور (ابراهيم محمد بحر العلوم, و إلى والده المغفور له سماحة السيد العلامة الدكتور (محمد بحر العلوم) طيب الله ثراه, لإنشائهم هذا الصرح العلمي لخدمة المسيرة العلمية.

واتقدم بالشكر والتقدير إلى الاساتذة في عمادة معهد المعلمين والاساتذة التدريسيين في قسم القانون العام بشكل خاص لما بذلوه من جهود كبيرة وقدموا لنا من معلومات أغنت أفكارنا فكانوا خير عون وسند طيلة مُـدّة الدراسة واتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة السمينار الذين ساهموا في صياغة وبلورة فكرة البحث.

واتقدم بالشكر والتقدير إلى الاستاذ الدكتور (محمود خليل جعفر) الذي شرفني بقبوله الإشراف على الرسالة وما قدَم من توجيهات وملاحظات علمية سديدة كان لها الأثر الكبير في انجاز هذه الدراسة.

واتقدم بالشكر والتقدير إلى الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة واثرائها بارائهم القيمة.

واتقدم بالشكر والتقدير إلى الاستاذ (احمد عبد الرحيم الساعدي) مسؤول مكتبة العلمين الذي لمست منه كل التعاون من أجل تأمين المصادر لهذه الرسالة.

ومن واجب الاعتراف بالجميل اتقدم بخالص شكري وتقديري الى عائلتي التي وقفت معي طيلة مدة دراستي فكانوا لي خير عون وسند.

ومن الله التوفيق

الباحث

الملخص

تُعد العقوبات الاقتصادية إحدى الأدوات التي يستعملها المجتمع الدولي والدول الكبرى من أجل الوقوف في وجه الدول المخلة بالتزاماتها الدولية والدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتتخذ هذه العقوبات العديد من الأشكال، وتُعد جزءاً دولياً معترفاً به في تاريخ العلاقات الدولية، ولعبت هذه العقوبات دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للدول، وتم استعمال العقوبات بواسطة العديد من الدول من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها.

إنّ موضوع حقوق الإنسان يعد جوهر نضال المهتمين بحقوق الإنسان على مر العصور حيث نادت به الكثير من الدول، وقام على صونه وحمايته العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية وعلى رأسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وتضمن ميثاق الأمم المتحدة في العديد من النصوص تحت إطار الفصل السابع نوعين من التدابير، فيها ما هو عسكري فيجيز استخدام القوة البرية والبحرية والجوية ،وشق غير عسكري عرف بالعقوبات الاقتصادية الدولية وهو تدبير يستهدف وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات البحرية والجوية والبريدية والبرقية والسلكية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال ،وشاع استعمال هذا الأسلوب الأخير في السنوات الاخيرة ،واعتبر من السياسات المفضلة للتعامل مع التهديدات الأمنية.

إذ تلتزم الدول الأعضاء في المنظمات الدولية ،ولاسيما منظمة الأمم المتحدة، بالقرارات الصادرة عن أجهزتها بشكل عام وبالقرارات العقابية بشكل خاص ،في كل حالة يثبت فيها الاخلال بالتزام دولي ،مما لهذه القرارات من أهمية كبيرة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

وعلى ذلك تعتبر العقوبات الاقتصادية الدولية إحدى أهم وأحدث صور الجزاء الدولي ،حيث حرص واضعو الميثاق على وضع ضوابط لها لضمان عدم الخروج على قواعد الشرعية الدولية . ولكن مع أسلوب الازدواجية في التعامل مع الدول ؛أثبتت الممارسة الدولية عدم مصداقية وفعالية العقوبات الاقتصادية الدولية ؛باعتبارها تدابير غير عسكرية يقررها مجلس الأمن الدولي؛ وتحولها من وسيلة ردعية إلى وسيلة قمعية؛ تنتهك بوجه صارخ حقوق الإنسان الأمر الذي أدى إلى وجود تناقض حقيقي في عمل المنظمة الدولية.

وكان للمحاكم المختصة بحقوق الانسان دورٌ كبيرٌ في دراسة مشروعية هذه العقوبات في ظل وجود اثار سيئة على حقوق الإنسان وتمتعه بهذه الحقوق (الاقتصادية,الاجتماعية, المدنية والسياسية) فاصدرت أحكاماً بعدم مشروعية هذه العقوبات والتي تؤثر سلباً على حقوق الانسان.

وكان رأي الباحث مع قرارات واحكام المحاكم الدولية لحقوق الإنسان في عدم مشروعية العقوبات الاقتصادية التي تفرض على الدول والتي بدورها تؤثر سلباً على حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة,إذ إنّ لكل فرد الحق في الحياة والحرية والرفاهية, إذ إنّ الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان منذ ولادته الى انتهاء حياته.وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً.

أذ اعتمدنا خطة ثنائية التقسيم تسبقها مقدمة تتكون من فصلين , تناول الفصل الاول تكييف العقوبات الاقتصادية في ضوء القانون الدولي العام, وقمنا بتقسيمه على مبحثين وجاء كالتالي: المبحث الاول ماهية العقوبات الاقتصادية ,اما المبحث الثاني فتناولنا فيه الاساس القانوني والتكييف.

أما الفصل الثاني فخصصناه لنطاق العقوبات الاقتصادية وموقف القضاء الدولي وقسّمناه على مبحثين وجاء كالاتي : المبحث الاول بينّا فيه نطاق العقوبات الاقتصادية, أما المبحث الثاني فبيّنا فيه موقف القضاء الدولي من العقوبات الاقتصادية.

الفهرست

ت	العنوان	الصحفة
.1	الاية	أ
.2	الاهداء	ب
.3	الشكر والعرفان	ت
.4	الملخص	ث-ج
.5	المقدمة	5-1
.6	**الفصل الأول** **تكييف العقوبات الاقتصادية في ضوء القانون الدولي العام**	68-6
.7	المبحث الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية	43-7
.8	المطلب الأول: التطور التاريخي للعقوبات وتعريفها	21-8
.9	الفرع الأول: الخلفية التاريخية للعقوبات الدولية	16-9
.10	الفرع الثاني: تعريف العقوبات الاقتصادية.	21-16
.11	المطلب الثاني: أنواع العقوبات الاقتصادية.	43-22
.12	الفرع الأول: العقوبات الشاملة.	35-23
.13	الفرع الثاني: العقوبات الذكية.	43-36
.14	المبحث الثاني: الأساس القانوني والتكييف.	69-44
.15	المطلب الأول: الأساس القانوني للعقوبات في ضوء القانون الدولي العام	59-45

.16	الفرع الأول: العقوبات وفقا للقواعد العامة	53-46
.17	الفرع الثاني: العقوبات وفقا لميثاق الأمم المتحدة	59-54
.18	المطلب الثاني: تكييف العقوبات الاقتصادية	67-60
.19	الفرع الأول: العقوبات كوسيلة للضغط .	65-61
.20	الفرع الثاني: العقوبات كوسيلة لتغيير الانظمة.	67-65
.21	ملخص الفصل الاول	68
.22	**الفصل الثاني** **نطاق العقوبات الاقتصادية وموقف القضاء الدولي**	135-69
.23	المبحث الأول: نطاق العقوبات الاقتصادية	93-71
.24	المطلب الأول: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	80-72
.25	الفرع الأول: الحقوق الاقتصادية	78-72
.26	الفرع الثاني: الحقوق الاجتماعية	80-78
.27	المطلب الثاني:الحقوق المدنية والسياسية	92-81
.28	الفرع الاول: الحقوق المدنية	88-81
.29	الفرع الثاني: الحقوق السياسية	92-89
.30	المبحث الثاني: موقف القضاء الدولي من العقوبات الاقتصادية	-93
.31	المطلب الاول: موقف محكمة العدل الدولية	112-94
.32	الفرع الاول: العقوبات ضد ايران.	106-95
.33	الفرع الثاني: العقوبات ضد روسيا الاتحادية.	112-106

.34	المطلب الثاني: موقف المحاكم الاقليمية المختصة بحقوق الإنسان	**134-113**
.35	الفرع الاول: موقف المحكمة الاوربية لحقوق الإنسان.	**123-114**
.36	الفرع الثاني: موقف المحكمة الامريكية لحقوق الإنسان	**134-123**
.37	ملخص الفصل الثاني	**135**
.38	الخاتمة (الاستنتاجات والمقترحات)	**139-136**
.39	قائمة المصادر والمراجع	**150-140**
.40	Abstract	**A-b**